المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية: ISSN : 2716-7984
المجلد 02 ، العـدد: 01، جوان 2020

أهمية الفتاوى والنوازل ودورها فى كتابة التاريخ المعاصر فى موريتانيا

The Importance of Fatwa's (Juristic Opinions) and Al - Nawazil (Contemporary issues Jurisprudence) and its Role in Writing Contemporary History in Mauritania.

د. باب ولد أحمد ولد الشيخ سيديا[1]

بالمدرسة العليا للتعليم– موريتانيا.

الملخص: يسعى هذا المقال إلى رصد مظاهر التجديد التاريخي من خلال موضوع معين ظل حتى وقت قريب من المتجاوز فى الدراسات الأكاديمية، لذا فإن المشروعية هنا تكمن فى لفت الانتباه حول قضايا بعينها معينة والنظر إليها بمنطق التحليل البنيوي، فى ظل الدراسات الحديثة وتوجهات أصحابها القاضية باستحداث أنماط جديدة من الكتابة علها تسهم فى بلورة كتابة تاريخ وطني جامع.

لينبه المقال إلى قلة المنتوج التاريخي الموريتاني فى نوعيته وانزوائية مصادره الموسومة بطابع معين، قد لا يتجاوز النخبوية مع ذكر الأسباب فى عدم الاهتمام بدراسة المجتمعات بمنطق المقارنة والتحليل، والمتمثلة فى عدم وجود مراكز علمية همها هو جمع التراث وتصنيفه، وثانيا النظرة العامة للمؤرخ وللتاريخ كمادة الغرض منها الاستئناس والموعظة الحسنة، و الاستلهام من التجارب الماضية اعتمادا على إخضاع النص للواقع والظرف المعاش. وعموما فان المقال حاول اكتشاف ما للفتاوى من أهمية فى كتابة التاريخ المعاصر، يطبعه تصور عام حول مستقبل هذه الكتابة فى مواضيعها ومناهجها عبر الزمن الطويل. **الكلمات المفاتيحية:** الفتاوى والنوازل، الكتابة التاريخية، المناهج التاريخية، الفقه والتاريخ، موريتانيا.

ABSTRACT: This article seeks to monitor the manifestations of historical renewal through a specific topic that has remained until recently overlooked in academic studies, so the legitimacy here lies in drawing attention to specific issues and looking at them with the logic of structural analysis, in light of recent

[1]-

studies and the tendencies of its editors to create new styles of writing, which may contribute to the development of writing a comprehensive national history. This article also shed light on the lack of historical author ship throughout Mauritanian history in terms of quality and isolation of its sources tagged with a certain character, it may not exceed elitism with mentioning the reasons for not caring about studying societies with the logic of comparison and analysis, represented by the absence of scientific centers whose concern is collecting and classifying heritage, and secondly, the public view toward the historian and history as means for the domestication and good advice, and drawing inspiration from past experiences depending on subjecting the text to reality and living conditions. In general, the article tried to discover the importance of fatwa's in writing contemporary history, tagged by a general perception about the future of this writing in its topics and approaches throughout the long time.

Key words: Fatwa's and Al-Nawazil(Contemporary issues Jurisprudence), Historical Writing, Historical Curricula, Jurisprudence and History, Mauritania**.**

المقدمة:

لا نبوح بسر إذا قلنا أن التاريخ الموريتاني، لم يكتب إلى حد الآن كتابة علمية، تبحث فى تاريخ هذا الصقع بعيدا عن المجاملة والمزايدة وغيرها من الأدوات اللاعلمية، ولعل الأمر يعود إلى أسباب عديدة نجملها فى عدم نضج الوعي التاريخي الحداثي فى البلاد الشنقيطية، ثم طبيعة تلك البنية الاجتماعية، وما تفرض من قواعد وأسس فى هذا المجال[1]،

[1]- نشير هنا إلى أن الأعمال التاريخية المنجزة إلى حد الساعة، ورغم أهميتها فى التطور البنيوي والثقافي فى كتابة تاريخ وطني شامل بالمفهوم العام، تبقى أبحاث عامة من باب الجزء وليس الكل، فظلت هذه الدراسات تترنح بين معطين اثنين حددا بشكل كبير طبيعة ما يكتب وما يؤلف وما ينتج، ليبقى هذا الهاجس أو هذا الهم يساور نخبة من مثقفي البلد ومؤرخيه، على أن الأشكال بقي حاله.

وهي عوامل ترتبط فى عمومها بالتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفها البلد من ناحية، ثم طبيعة ومصادر هذا التاريخ الممتلئ بالتصورات والخوارق والكرامات والبحث عن الأمجاد فى ثوبها القصير النظر الانتقائي بدون البحث عن المادة فى أصولها المصدرية من ناحية أخرى[1].

وعلى أساس من هذا القول ظلت الكتابة التاريخية فى البلاد الموريتانية، تنتهج النهج السردي النخبوي اقتداء وعملا بالمناهج التاريخية الإسلامية، لاهي أنتجت بدائل حسب السياق المناطقي، ولا ابتعدت كثيرا عن المنطق التفسيري الغيبي التراجيدي للظواهر

حول الاستزادة من عوائق البحث فى المجال الموريتاني وطبيعتها وتبرير انتقائيتها، محمد المختار بن السعد، عوائق البحث فى التاريخ الموريتاني، المؤرخ العربي، مجلة فصلية تاريخية محكمة تعنى بشؤون التاريخ والتراث العربي والعالمي، القاهرة، ع 48/ 1994، ص. 46 وما بعدها.

[1]- رغم كل هذه الأسباب والدوافع أنتجت أعمال منوغرافية لا بأس بها، أرشفت المادة النوازلية، فشكلت مرجعا فيما بعد لاغني عنه لأي باحث فى تاريخ المنطقة، ورغم أنها اهتمت بجزئيات معينة أو تشكلت بطبيعتها من نماذج من الموروث المعرفي، إلى أنها تعد من المتون المؤسسة، و التي يمكن أن تشكل بداية حقيقة لجمع هذه المادة النوازلية المتشتة والمتبعثرة.

ينظر المختار بن حامدن فى عمله الشمولي الذي يعد من أهم الأعمال . وليس أكملها . التي أنجزت فى هذا المجال، الجرد الببليوغرافي أو دليل المؤلفين الموريتانيين الذي قام به بمساعدة الخبير هيموفسكي خلال سنتي 1965 /1966.

الخليل النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، الطبعة الأولى، 1987م، ص. 315.

ويحي بن البراء، المجموعة الكاملة الشاملة لفتاوى ونوازل وأحكام أهل غرب وجنوب غرب الصحراء، الناشر مولاي الحسن بن المختار بن الحسن، نواكشوط، الطبعة الأولى، 2009م، ص. 15.

ودلالتها البنيوية، على أن التاريخ هنا لا يتعدى التصور الإسلامي حول التاريخ والغاية منه[1].

لذا فإن هذا المقال سيتأسس على رؤية تجديدية، ليس الهدف منها إبراز ما للفتاوى من قيمة ليست محل نقاش ولا مقاربة تأصيلية عنها، بقدر ما هو استجلاء للدواعي المتكررة والملحة حول كتابة تاريخ وطني تكثر دواعيه والحاجة إليه، وإظهار الإسهامات التي تقدمها لدارسى التاريخ الموريتاني بمنطق التحليل البنيوي للأشياء، مساهمة فى قراءة التاريخ الموريتاني بنظر يتجاوز القواعد المؤسس لها فى الكتابات الحديثة، حول تاريخ جامع بمفهوم الكل.

وإن كان التحليل المشار إليه هنا ليس إبرازا لفئة وغض الطرف عن أخرى، وهو ما أرهق التاريخ الموريتاني وباحثيه بإعادة مواضيع تنتج فى حلقة مفرغة، تعاد صياغتها بمنطق اقتسام المنافع والمضار، والأبحاث الكلية منذ تسعينيات القرن الماضي، والتي تقدم مبررات

[1]- لم يعد التاريخ ذلك العلم التقليدي الداعي إلى جمع المناقب والسير وأحوال الناس بمفهومه العامي، كنوع من الاهتمام بأحوال الناس النخبوية من سلاطين وملوك وقادة مجتمع، بل اتجه اتجاهات معرفية تراعى الظرف التاريخي المعاصر، الذي أنتج معايير جديدة حول فهم الظاهرة التاريخية وتحليلها بمنطق يتجاوز رصد الفعل إلى محاولة تأصيله والكتابة عنه. على أن المشار إليه هنا أن الكتابة لا تتعدى ذكر التصور الإسلامي إذ يقول عبد الرحمن السعدي: (.. فقد أدركنا أسلافنا المتقدمين أكثر ما يتآنسون به فى مجالسهم ذكر الصحابة والصالحين رضي الله عنهم ورحمهم, ثم ذكر أشياخ بلادهم وملوكهم وسيرهم وقصصهم وأبنائهم وأيامهم ووفياتهم, وهو أحلى ما يروون وأشهى ما يتذاكرون حتى انقرض ذلك الجيل ومضى رحمة الله تعالى عليهم, وأما الجيل الثاني ما كان منهم من له الاعتناء بذلك ولا من يقتدي بطريق السلف الماضيين ولا من له همة عالية فى وجوه البر كلهم وإن كان فاعله ينعد وينحصر ولم يبق إلا من له همة سفسافة من التباغض والتحاسد والتدابر والاشتغال بما لا يغني من القيل والقال والخوض فى عيوب الناس والافتراء عليهم...). عبد الرحمن السعدي، تاريخ السودان، نشر هوداس وبنوه، الطبعة الثانية، (د، ت)، ص. 1.

ترجع لدعاوى معروفة منها: قلة المصادر ونضوبها فى جو صحراوي شحيح بمادته المصدرية، وما ينتج من مؤلفات، ثم المخيلة الاجتماعية بما تعطى من أحقية القول والبحث فى تصوراته الراجعة إلى البنية القبلية المحددة بشكل كبير للمواضيع المدروسة وطبيعتها المفاهيمية[1].

من هنا كان اهتمام بعض الباحثين بالفتاوى والنوازل[2]، نظرا لتعدد أنواعها ومضامينها، نتيجة لهذا العزوف المعرفي الداعي للتأمل والبحث، برؤية تتجاوز المصالح والنظرة الضيقة للمؤرخ فى هذه البلاد، على أن المشكل سيرتفع مع هذا الطرح فى عدم وجود مراكز علمية تاريخية متخصصة فى دراسة المجتمع وبنياته الاجتماعية والاقتصادية، تتجاوز الفرد وميولاته وحاجاته إلى إبراز ذاته، من خلال سير أعلامه وإعطاء الصبغة الأسطورية، لكل ما يمت إليها خصوصا فى ظل المجتمع القبلي المفسر للتاريخ حسب سياقه المعاش[3].

[1]- يعبر عن هذا الهم المعرفي كثير من الباحثين المعاصرين مما يجعل الكتابة التاريخية تخضع لسؤال اللحظة والراهنية التي تحتم الاهتمام بالرجوع إلى المصادر الأولية وترتيب الأولويات، ينظر مثالا لا حصرا محمد المختار ولد سيد محمد، المجتمع والدولة فى موريتانيا1961- 1978م (دراسة فى التاريخ السياسي)، أطروحة دكتوراه دولة، التاريخ الحديث، جامعة بغداد، العراق، ص. 1وما بعدها.

[2]- نشير إلى الأعمال الهامة والمتميزة التي قام بها يحي بن البراء فى عمله الموسوعي الآنف الذكر، بالإضافة إلى ذلك كتابه: الفقه والسلطة والمجتمع، أو النظر الاجتماعي السياسي للفقيه الموريتاني من مشمول أهل الكبلة إلى آصرة أبناء القبيلة، منشورات المعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، الطبعة الأولى، 1994، ص. 32، كما نشير إلى كتابات محمد المختار ولد السعد، الفتاوى والتاريخ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م، ص. 9 وما بعدها. وهي أعمال وظفت النوازل وحاولت من خلال كتابتها أن تعطي صورة تقريبية عن أهمية هذا المجال والولوج إليه بوصفه مازال بكرا، وبإمكانه أن يغير الكثير من المسلمات الثابتة فى تاريخ هذا المجال.

[3]- لعل المقصد هنا هو تلك الدراسات المنتجة فى سياقها التاريخي حول السير الذاتية لأشخاص قد يكونون من الناحية المبدئية لديهم إسهاماتهم الجادة ودورهم المحوري فى مجتمعاتهم، غير أن انتفاء تلك الحجة أو إثباتها يحتاج إلى دراسات أخرى غير سياقها المؤلفة فيه ودواعيها، إذا ما وضع المؤرخ الآليات

وإن ظل هذا المجال أو هذا الاهتمام نخبويا بالدرجة الأولى فى انتقاء المواضيع ودراستها، والابتعاد بشكل تدريجي عن الإنسان العامي فى مشاغله وهمومه بمنطق دراسة التحولات فى بعدها العميق، ولعل هذه الجهود المتميزة إلى حد كبير كانت مسكونة بهاجسين نحسبهما على قدر كبير من الأهمية ومن الضروري إيرادهما:

1. جمع المادة المصدرية وإبرازها للوجود من أجل أن لا تطمرها عوادي الزمن، فى غياب مؤسسات همها هو جمع التراث وتصنيفه[1]، وهو سبب وجيه وذو دلالة معرفية عميقة، غير أن هذا السبب أو هذا الداعي رغم وجاهته فى وجود دراسات منوغرافية، لا يمكن أن يقف حجر عثرة فى وجه التوجهات الحديثة حول الغاية من التاريخ.

الضرورية من تعليل ونقد. للاطلاع أكثر على المقاصد من الكتابة التاريخية والمناهج التي طرأت عليها ينظر محمد وقيدي، كتابة التاريخ الوطني، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 1990م، ص. 45.

[1]- هي مبررات دأب الكتاب والباحثون على اعتبارها والنظر فيها وتبرير القضايا عن طريقها، إذ يقول جمال ولد الحسن فى وصف هذه الظاهرة: (... ولذلك أسباب عدة منها غلبة الطابع البدوي على حياة القوم بما يلازمه من حل وترحال واضطراب فى ظروف الحياة وشدة اهتمام النخبة المثقفة بالعلوم الدينية، حتى كاد اهتمامها ينحصر فيها، ومنها البنية الاجتماعية والسياسية المتميزة إذ كانت البلاد موزعة إلى قبائل وإمارات، تعتمد كل منها فى تناقل أحداث الماضي على الرواية الشفوية..) . امحمد بن أحمد بن يورة الديماني، إخبار الأحبار بأخبار الآبار، تحقيق أحمد ولد الحسن، معهد الدراسات الإفريقية الرباط، الطبعة الأولى، 1992، ص 7. وهو هم معرفي يعبر عنه الخليل النحوي فى تقديمه لكتاب المختار بن حامدن، إذ يقول: (...لكن معظم تاريخ البلاد وأنساب أهلها وسير رجالها ظل أقاصيص تتناقلها الأفواه ويتداولها الرواة فلا جرم . والحال هذه . أن تتناسخ بعض الروايات من راو إلى راو ومن جيل إلى جيل وربما ينقصها النسيان من أطرافها أو نالت منها العواطف الجامحة تضخيما وتقزيما ..وربما توجس حملة الأقلام خيفة من كتابة جوانب من التاريخ فى مجتمع قد لا يعرف . أحيانا كيف يسل ماضيه من حاضره .. وقد يضيق ذرعا برواية لا تلاءم نظره إلى الأسلاف وقد يسوؤه أن تذكر بعض الوقائع أو يغفل أمرا وقد ذكر آخر ..لذلك كانت كتابة التاريخ فى هذا المحيط ضربا من الجهاد والمخاطرة..). المختار ولد حامدن، الجزء السياسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص. أ.

2. قلة المتخصصين والمكونين وفق المناهج الحديثة، مما ألقى بظلاله على كل تصور تجديدي تكثر دواعيه والحاجة إليه.

ورغم ما يتعلل به المؤرخون أو الدارسون من قصور يقف وراء التوجه الحداثي المهتم بالنوازل والفتاوى ودورها فى الكتابة التاريخية، إلا أنها التصقت بشكل معين بالدراسات التاريخية والفقهية المنتجة، و طبيعة مواضيعها المهتمة بشساعة المنطقة من جهة، وأحوال أهلها الاستثنائية المتأسسة فى بنيتها على ما يمكن تجوزا تسميته بفقه الضرورة والأحوال من جهة ثانية.

الفتوى من الفقه إلى التاريخ، أوجه التلاقي والتشابه:

لم يعد المؤرخ أو الباحث فى علم التاريخ نشازا، فهو كغيره من المهتمين بالإجابات عن الإشكالات المصيرية، أمام هاجس المصادر وسرديتها، فى ظل التطورات المتسارعة التي عرفتها المجتمعات، وحاجتها إلى التجديد وفق ماضيها التاريخي من جهة، ونظرا للتجديد المنهجي وتطور العلوم الإنسانية من جهة أخرى، مما ساهم فى بروز اتجاهات معرفية تطرح أسئلة مركزية حول تطور المجتمعات وذبولها واندثارها، ولم لا تجاوز النخبوية فى المواضيع المنتقاة وارتباطها بشق معين تخطاه الواقع الثقافي والاجتماعي[1].

على أن التجديد التاريخي هنا ليس حدثا فجائيا ولا اعتباطيا، بل جاء نتيجة ملحة وواقعية للتطورات التي عرفها الحقل فى اهتماماته ومناهجه، وانفتاحه على مصادر جديدة غابت عن البحث التاريخي فى فترات سابقة، نظرا لعوامل عديدة، حتمت هذا التوجه، وأعطته أحقيته فى البروز، بعدما استكان لسرد الأحداث وظهور شخصية البطل، التي تعودت الكتابات التاريخية رد كل الأشياء إليه، دونما النظر إلى الواقع والأسباب الحقيقية الكامنة وراء صناعة الحدث التاريخي[2].

[1]- كرتين، الاتجاهات الحديثة فى البحوث التاريخية الإفريقية وإسهامها فى التاريخ بصورة عامة، ضمن تاريخ إفريقيا العام، اليونسكو، 1983، باريس، ص. ص. 71. 79.

[2]- عبد الله العروى، مفهوم التاريخ الألفاظ والمذاهب، المركز الثقافى العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1992، ص. 141.

من هنا كان اهتمام الباحثين بمختلف العلوم المساعدة من أجل الوصول إلى الإجابات التاريخية عبر الزمن الطويل وتغيير الفكرة من التاريخ، لذا لم يكن المؤرخ بمنأى عن هذا الدافع وهذا الاهتمام على الرغم من التفاوت الحاصل فى استخدامها بين البلدان على اختلاف المستويات والتقاليد المعرفية.

لتشكل الفتاوى والنوازل الفقهية من هذا المنطلق مصادر غنية وثرية، ترتبط كل الارتباط بالزمن الطويل، وبمكان جغرافي واسع فى أغلب الأحيان، إن لم تكن ترتبط بقضية معروفة بعينها وقعت فى زمان ومكان معينين، وعلى الرغم من الطابع الفقهي لتلك النازلة، وما تحتوى من قول تشريعي قد يكون فى مرتجاه، يؤسس لموقف معرفي من قضية معينة، صارت إشكالا ونازلة، وإبرازاً لحكم الله فيها، غير أن ذلك الحكم لم يكن نابعا من فراغ ولا هو نتيجة ترف فكري، همه معالجة نوازل عامة فى الفقه والتشريع الإسلامي، بل كان نتيجة حتمية للواقع المعاش، بوصفه معبراً عن رؤية اجتماعية واقتصادية تأثر القوم بها، وصنعتها حركتهم الثقافية والفكرية الابستيمية فى أصولها حول التطور والذبول أو الاندثار[1].

لذا لم يكن الفقيه يرعى الواقع قبل الحكم الشرعي، نظرا لمكانة الفقيه وما يحتل فى نفوس العامة، من احترام وتقديس لكلامه المعتمد على النصوص التشريعية المنزلة، أو اجتهادات العلماء المبتعدة عن كل نزغ شخصي همه مصلحة بادية للعيان، فلا حاجة فى إبراز ما للفقيه من دور فى تطور الثقافة العربية الإسلامية، واحترامه بوصفه المصدر التشريعي الذي يرجع إليه فى المطبات والنوازل، ومادام حظ المنطقة الإسلامية بربوعها ومناطقها كبيرا من الفقه، لم يكن بدعا أن تكون دواعي كتابة تاريخ فى البلاد الشنقيطية، يعتمد مصادر جديدة، بعدما عجز النسق السائد عن تقديم رؤية مكتملة وناضجة على الأقل فى التحليل ووضوح الفكرة المقدمة[2]، على أنا هنا سنبحث فى التقاليد المعرفية التي وظفت هذه المادة فى

[1]- حول أصول الفتوى والمميزات العامة لصاحبها والضوابط الشرعية لصناعتها محمد رياض، أصول الفتوى والقضاء فى المذهب المالكي، المغرب، ط1، 1996م، ص. 10.

[2]- مثالا لا حصرا محمد المختار ولد السعد، الفتاوى والتاريخ، مرجع سابق، ص.1 وما بعدها.

أبحاثها وأعمالها الأكاديمية، بدء بالدراسات الاستشراقية، ثم الكتابات المغاربية، لنصل إلى التقاليد الشنقيطية فى هذا المجال.

3.1 المستشرقون من أرشفة الثقافة الإسلامية إلى الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي:

لن نتتبع هنا تاريخية الاستشراق بمعنى أن نبحث عن المواقف والرؤى التي كانت معادية أو إيجابية أو حذرة من هذا المستشرق، بوصفه قادما إلى البلاد الإسلامية من بلاد بعيدة تحكمه أجندات استعمارية أو أشياء من ذلك القبيل، بقدر ما سنركز على أمرين يخدمان البحث والغاية المتوخاة هنا، وهما دور المستشرقين فى خدمة الثقافة العربية ومحاولة أرشفتها كي لا تطمرها عوادي الزمن.

ولا ينكر الباحثون ذلك الجهد الذي قام به بعض المستشرقين، من أمثال محمد علي كردي الذي يقول بأنه: (... لولا عناية المستشرقين بإحياء آثارنا لما انتهت إلينا تلك الدرر الثمينة التي أخذناها من طبقات الصحابة، وطبقات الحفاظ، ومعجم ما استعجم، وفتوح البلدان، وفهرست ابن النديم، ومفاتيح العلوم، وطبقات الأطباء، وأخبار الحكماء، والمقديسي، والاصطخري، وابن حوقل، والهمذاني، وشيخ الربوة، وابن جبير، وابن بطوطة، إلى عشرات من كتب الجغرافية والرحلات التي فتحت أمامنا معرفة بلادنا فى الماضي، وبها وقفنا على درجة حضارتها... ولو جئنا نعدد حسنات دواوين الشعر أو كتب الأدب والعلم التي أحيوها لطال بنا المطال...)[1].

وقد اتخذ المستشرقون عدة اتجاهات فى سبيل إخراج ذلك التراث يمكن أن نرصدها فى:

- ✓ نشر النصوص؛
- ✓ التعريف بالمخطوطات؛
- ✓ دراسة الأعلام والفنون فى التراث عموما.

[1]- محَمد كردي عالي، أثر المستعربين من علماء المشرقيات فى الحضارة العربية، مجلة المجمع العربي، دمشق، المجلد 7، 1927م، ص. 455.

على أنه يمكن رصد خمس مجالات، لكل منها ميزة تميزها عن غيرها ساهم بها المستشرقون فى خدمة التراث العربي الإسلامي وهي:

1- البحث عن المخطوطات، والرحلة إليها وجمعها ونقلها وحفظها وصيانتها؛
2- فهرسة المخطوطات وتوثيقها وضبطها ببليوغرافيا، وربما اكتشافها وتلخيصها؛
3- تحقيق كتب التراث؛
4- الدراسات حول التراث، مع العناية بالمعاجم؛
5- ترجمة التراث إلى اللغات الأوربية.

هذا بالإضافة إلى دراسة بعض المخطوطات وتحريرها أو تصويرها، أو نشر اقتباسات منها، فاستحدثوا لذلك وظائف النساخ، واستعملوا لها محررين عرب، واستعانوا بالإضافة إلى ذلك بالعلماء وأولي المعرفة فأفادوا منهم واستفادوا[1].على أن الأعمال المغربية . بحكم الجوار .كان لها موفور الدراسات فى تحقيق ودراسة هذه المادة.

2. 3 الدراسات المغربية والتطورات المنهجية:

نظرا للمنعطف التجديدي فى الكتابة التاريخية الغربية بشكل عام، اهتم أهل الغرب الإسلامي بالفتاوى والنوازل ضمن عملية واسعة النطاق، من أجل كشف النقاب عن تاريخ غيب أو غاب على الأصح عن الدراسات السابقة، ثم محاولة إعادة قراءة تاريخ مجالهم بوثائق جديدة بالإمكان أن تعيد صياغة الماضي، وأن تغير ثوابت كثيرة أصبحت من المسلمات، ولعل محمد مزين أشار إلى أن استعمال الفتاوى والنوازل فى الأبحاث المغربية كان تساوقا مع تطور مناهج البحث، والاتجاهات التجديدية فى الجامعات المغربية عموما.[2]

وغير بعيد من هذا الإطار العام، يتبنى محمد المغراوي نفس الأطروحة الداعية إلى استخدام النوازل، نظرا لما توفره من إمكانيات لسد بعض الثغرات، أو إزاحة شيء من

[1]- نفس المرجع، ص. 467.

[2]. محمد مزين، حصيلة استعمال كتب النوازل الفقهية فى الكتابات التاريخية المغربية، ضمن أعمال مؤتمر البحث فى تاريخ المغرب، حصيلة وتقويم، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة النجاح، 1989م، ص. 74.

الغموض الذي يلف معرفتنا بتاريخ المجتمع المغربي، فضلا عما تقدمه أحيانا من إفادات على مستوي الأخبار وجزئيات الوقائع[1]، وعلى العموم فإن دارس النوازل لابد أن يصطدم بمعوقات منهجية، تكمن فى كون اهتمام المفتين ينصب بالأساس على توضيح الأحكام الشرعية فى النوازل المعروضة عليهم، اعتمادا على مرجعية ثابتة، فتكتسي فتاواهم طبيعة قانونية صرفة، ومع ذلك تظهر فى غضون معالجتهم بعض الخصوصيات السوسيو- ثقافية، ويعتبر أن هذه النوازل تحتفظ لنا بموقف النخب العالمة، أو مواقفها من قضايا عاصروها، مما يجعلها مادة صالحة بامتياز لدراسة تاريخ العقليات والإنتاج الفكري، وموقع النخب العالمة فى التطور التاريخي[2].

أما عمر أفا فينطلق من فرضية تفيد بأن التعامل مع النوازل الفقهية، كشكل من أشكال الخطاب التراثي، هو أمر فرضته ضرورات البحث عن مصادر جديدة، عكس المصادر المتاحة التي تتحدث عن التاريخ السياسي والعسكري[3]، لينطلق إبراهيم القادري بوتشيش من مقارنة هدفها الإشارة إلى ما تتميز به كتب النوازل من عفوية وبراءة، ويرجع السبب إلى أنها: (... لم تتلون بلون إيديولوجي أو سياسي، فابتعاد المفتي عن السلطة الحاكمة وفر مناخا من الحرية لفكره دون تدخل سافر من الجهات الرسمية، مما يجعل النازلة نصا تاريخيا محايدا يفوق أحيانا قيمة النص التاريخي نفسه...)[4].

[1]- محمد المغراوى، مسائل العملة والصرف والأسعار فى العصر المرابطي من خلال فتاوى ابن رشد، ضمن أعمال مؤتمر التاريخ وأدب النوازل، تنسيق محمد المنصور ومحمد المغراوي، إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي، مطبعة النجاح، الطبعة الأولي، 1995، ص. 59.

[2]- نفس المرجع، ص. 60.

[3]- عمر أفا، نوازل الكرسيفى مصدرا للكتابة التاريخية، ضمن أعمال مؤتمر التاريخ وأدب النوازل، تنسيق محمد المنصور ومحمد المغراوي، إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي، مطبعة النجاح، الطبعة الأولي، 1995، ص. 205.

[4]- إبراهيم القادري بوتشيش، النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامي (6.5هـ/13.12م)، التاريخ العربي، المغرب، مجلة علمية محكمة تعنى بالتاريخ العربي والفكر الإسلامي تصدرها جمعية المؤرخين المغاربة، ع22، 2002م، ص. 248.

أما مصطفى الصمدي، فقد اعتبر أن هذه المدونات تعد مرآة حقيقية، تعكس واقع الناس وقضاياهم، وما عن لهم من ملمات ومشكلات فى أمور دينهم[1]، ليخرج بملاحظتين أساسيتين فى فهم ما تقدمه النوازل وهما:

أ. دقة هذه المصادر فى تصوير واقع الحياة وقضايا المجتمع، مما جعلها تحظى باهتمام المؤرخين، باعتبارها من أصدق الوثائق وأضبطها.

ب . نطقها بمكانة الفقيه داخل المجتمع وبيان أدواته الاجتهادية ومصادره العقلية والنقلية، وهو ما يجسد حقيقة الفقه الإسلامي، وطبيعته المتطورة فى استجابة للحوادث واستيعاب للمتغيرات[2]، لنتحدث عن الفتاوى الموريتانية، وما تقدم من معطيات بإمكانها أن تقدم لدارسي التاريخ الموريتاني.

3.3الفتاوى الموريتانية من الفقه إلى المجال التاريخي:

أبانت الدراسات الموسوعية المنتجة حاجة البلاد بشكل لا مراء فيه لأبحاث تتجاوز المقاصد النخبوية والآراء الشاملة للمجال بدوافع بينة ومقبولة من الناحية الأكاديمية، وبين رؤى تحتم قبول كل ما ينتج والعمل على تصنفيه خدمة للتاريخ الوطني بمفهومه الشامل.

ولعل تلك الأعمال على أهميتها وعمق تأصيلها تحتاج إلى إعادة التنصيف من جديد وفق مفاهيم جزئية، من أجل قراءة تاريخية جديدة تهتم بقضايا محددة، من أجل إبراز الفوارق وأنماط العيش والسلوك وتاريخ الذهنيات، ولعل المادة النوازلية بتشعبها وتعقدها وكثرة معالجتها للقضايا بدافع الشرع والمقدس، وإشكالات الناس المعاشة، بإمكانها أن تؤسس لنمط جديد اعتمادا على المضامين الإفتائية المقدمة والعاكسة أحوال الناس بشكل لا مراء فيه، ولعل قراءة بسيطة للموروث النوازلي الشنقيطي يمكن أن تؤسس لنمط جديد يتجاوز المقاييس المعمول بها فى الكتابات التاريخية العامة السائدة.

[1]- مصطفى الصمدي، مسالك التأليف فى فقه النوازل بالغرب الإسلامي"، الذخائر، بيروت، مجلة محكمة تعنى بالآثار والتراث والمخطوطات والوثائق، ع11، 2002، ص. 21.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

أولا: النوازل والأبعاد الاجتماعية:

يعتبر هذا الموضوع من أكثر المواضيع معالجة ومناقشة من قبل الفقهاء نظرا لحساسيته، وتنوع إشكالياته المعاشة يوميا فى مجتمع تعد فيه الشريعة الإسلامية مرجعا وسندا له؛ كما أنها فى الآن نفسه ستكون مجالا خصبا للتوظيف فى المجتمع المعتمد على سياقات سلطوية معينة أو مرجعيات فى قواعدها تعتبر من الشاذ الذي لا يحكم به ولا يؤسس عليه.

بناء على هذا ستظل التأسيسات الفقهية متجهة اتجاها معينا، أو ستركز بالأساس على قضايا من قبيل النكاح والكفاءة والولاية وثبوت الرضاعة وغيرها من القضايا التي ترتبط بحياة الناس وأحوالهم، متسما علاجهم أو متميزا بالرجوع إلى العادات والنظر فى أصلها القبلي، فألزموا أفرادها العمل على وحدتها وعدم الشذوذ عنها[1].

وعلى أساس من هذا تفهم الفتاوى المتعلقة بفسخ عقد نكاح من تزوج خارج إطاره القبلي، فانعدمت مشاركته فى النوائب والنوازل التي تلم بمجاله فى ظل جو صحراوي شحيح، وتقلبات مناخية ايكولوجية حتمت وضع آلية للتضامن الاجتماعي، منطلقين من فكرة مرنة جدا وفقها يفهم ما ينتج وما يؤسس له من أحكام اعتمادا على المبدأ العام الشرعي القاضي بجلب المصالح ودرء المفاسد[2].

محاولين فى هذا الإطار التأسيس للأعراف المحلية والعمل على وضع القوانين الكفيلة باستمراريتها، والعمل على تقوية أواصرها انطلاقا من فتوى الكصري القائلة: (العرف عند أهل الحضر والوبر فى هذه البلاد أن الزوج لا ينفق على زوجته نفقة مستمرة مادامت عند أهلها قبل رحيلها إليه أي فمنهم من لا يرسل إليها شيئا كأهل البادية، وبعض أهل الحاضرة يرسل إليها شيئا من الزرع عند مجيء رفقته)[3].

[1]- يحي بن البراء، الفقه والسلطة والمجتمع، مرجع سابق، ص. 118.

[2]- الشيخ سيديه بن المختار بن الهيبة، فتاوى، مخطوط، أبي تلميت، مكتبة أهل الشيخ سيديا، ص. 32.

[3]- الكصرى، مجموع نوازل، نواكشوط، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، ص. 72.

ويتضح هذا المنحى الاجتماعي ذي النزعة القبلية أكثر عند تناول مفهوم الشريفة وغيرها مما ينم عن مستوى تراتبي قاعدي انطلقت منه الأدبيات المؤسسة لهذا النمط الاجتماعي[1].

ثانيا: النوازل والمجال الاقتصادى:

يعتبر الجانب الاقتصادى، من أهم المجالات، التي تحدث عنها الفقهاء بغير قليل من الفتاوى، وقد عكست حركية المجتمع فى هذا المجال، ومجمل القضايا التي طرحت نفسها بقوة من قبيل الزكاة والمبادلات التجارية والعملة والحاجيات الاقتصادية، فقد كان التعامل فى هذه المنطقة يقتصر على القيم بالعروض وهي التي لم تعرف النقود قبل عشرينيات القرن الماضي، فقد أكد الشيخ محمد المامي فى القرن التاسع عشر عندما اعتبر أن التقويم بالعروض فى أرض لا سكة فيها تشهد له الأصول، وقد قال بضرورته إذ يقول: (... فى بلادنا التي لا توجد فيها السكة من أكمينى إلى واد نون...منذ فتحها على يد أبو بكر بن عمر... ويتعين التقويم بها كأبناء المخاض فى أرض بني دليم، وكالأكسية فيها طورا وأبناء المخاض والغنم فيما بينها فى القبلة، وكالغنم والعروض فى القبلة الغربية، وكعدائل الملح والدوانق فى البلاد الشرقية...)[2]، وجاء فى رحلة الشيخ ماء العينين فى القرن العشرين أثناء استعراضه لأحوال البلاد الشنقيطية، ما نصه: (... فقلت إن بلادنا لا يعرف أهلها دينارا ولا درهما فاعتبروا غلية، وقالوا لي بم التصارف عندكم؟. فقلت بالإنعام والأثواب والعبيد ونحو ذلك...)[3].

فقد سئل بن الأعمش: (...عن امرأة تزوجت بزوج ليس بغني ولا فقير وكساها زوجها كسوة خافت وهي حامل، وتعلقت بثوب عند أحد من الناس واشتراه الزوج لها...

[1]- باب ولد أحمد ولد الشيخ سيديا، محددات تاريخية حول الظاهرة الزواج التقليدي من خلال الفتاوى الفقهية، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، نواكشوط، العدد4، 2016، ص. 6.

[2]- محمد المامي بن البخاري، كتاب البادية، نشر زاوية الشيخ محمد المامي، نواكشوط، الطبعة الأولى، 2007م، ص. 16 وما بعدها.

[3]- نقلا عن المختار بن حامدن، الجزء السياسي، مصدر سابق، ص. 88.

[1])، و فى إطار معالجة هذه القضايا تعرضوا لمسائل كثيرة من قبيل السلب والنهب المحدود والشامل، ولم تخل التعاملات الاقتصادية مع الاستعمار من فتاوى حددت الإطار العام الذي يجب إتباعه، وما صاحب ذلك من متطلبات جديدة أفرزها الواقع الجديد.

ثالثا: المجال الجنائي:

من المسائل التي استأثرت باهتمام الفقهاء، واجتهدوا فى تكييفها حسب مصالح المجتمع ومقاصد التشريع الإسلامي مسألة القصاص فى القتل العمد وغيرها، فالحدود التي يتطلب تطبيقها وجود سلطة رادعة يركن إليها القضاء عند إرادة التنفيذ.

لهذا السبب انقسم الرأي الفقهي حول تطبيق القتل فى حق من استحقه إلى فريقين:

1. فريق يرى فى وضعية البلد الفوضوية مبررا للاجتهاد فى هذه العقوبة، و الأخذ بالدية بدلها ارتكابا لأخف الضررين، وعلى هذا الرأي أكثر فقهاء البلد.
2. فريق آخر يرى أن الحدود من المجالات المقررة بالشرع ولا يجوز الاجتهاد فيها ولا تعديلها، و ما لم يحققه تطبيقها من المصلحة لن يتحقق بتعطيلها، وقد قال بهذا الرأي عدد من علماء البلد إلا أن صداهم ظل ضعيفا، وفيما يلي جملة من أدلة الفريقين تبرز فيها مرجعياتهم الفقهية و تأسيساتهم المقاصدية.

ا. أدلة القائلين بالتوقيف المؤقت لحد القصاص:

من أبرز ما احتج به أصحاب هذا الرأي ما أورده حمي الله بن الشريف التيشيتي"ت 1167 هـ"فى فتواه التي يقول فيها: (... والعمل بالسياسة الشرعية مما نص عليه الأئمة الأعلام فى كتب النوازل والأحكام من أن إجراء الأحكام فى هذه البلاد السائبة متعذر، فلذلك تعذر القصاص من القاتل لامتناعه منه بحيث يترتب الفساد على محاولة أولياء القتيل الاقتصاص منه، إذ يؤدي ذلك إلى الهرج الذي هو حري بإفساد الدين

[1]- زينب بنت المنير، الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من خلال فتاوى بن الأعمش، الأستاذ المشرف محمد المختار ولد السعد، رسالة الماجستير، التاريخ الوسيط، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، موريتانيا، 1988، ص. 38.

وإتلاف النفوس والأموال، وكذلك يتعذر أخذ الدية من ماله وحده، كما لا يخفى فيتعين بمقتضي السياسة أن يجبر أولياء المقتول على القبول بالدية كما قال ذلك الوداني، فإلزام القاتل عمدا الدية للمصلحة جرى به العمل فى هذه البلاد من قديم الزمان، والخروج عنه يفضي إلى الفساد...) [1]، ويربط حمى الله بين عدم تطبيق حد القصاص وغياب السلطة الموحدة واشتداد العصبيات القبلية، حيث يقول: (أما بعد فليكن فى علم من يقف على هذا الرسم إن كان له دراية وبصيرة بالعلم بأن دية معتوق آل الطالب لازمة للرميثات لقتل سيد أحمد له، ببندقيته عمدا، وإنما وجبت ديته عليهم، وإن كان القتل عمدا لأنه صار كالخطأ جريا على السياسة التي لا يجوز التعويل على غيرها فى هذه البلاد السائبة لأن القصاص فيها يؤدي للقتال)[2].

ب . أدلة الفريق القائل بمنع تعطيل حد القصاص:

ذهب هذا الفريق إلى أن الحدود مسائل قدرها الشرع لتحقيق غايات معينة لا يجوز الاجتهاد ولا التعديل فيها، ومن أبرز المتمسكين بهذا الرأي محنض بابه بن اعبيد ت 1277هـ، الذي دخل بسببه مناظرات متعددة مع علماء عصره، مفندا آراء القائلين بأن المصلحة فى إلزام الدية فيما حده القصاص (وبعد فإن الله أعلم بمصالح عباده وقد شرع لهم القصاص لجلب مصلحة الحياة بدرئه لمفسدة العداء..)[3]

الخاتمة:

وختاما فقد شكلت هذه النوازل المعين الذين لا ينضب لتاريخ المجتمع ونحل عيشه والقواعد التي بني عليها، إذ يمكن أن تشكل هذه المادة منطقا جديدا وفقه ترسم مواضيع غابت وغيبت عن البحث التاريخي، من قبيل الأمراض والأوبئة والمجاعات والأسطورة

[1]- حمى الله التشيتي، مجموع النوازل، نواكشوط، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، ص.40.

[2]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- محنض بابه بن اعبيد، جواب على اعتراض محمد الولى اليعقوبي الركوني على حكمه فى نازلة سيد محمد فى الدماء، تحقيق كباد بن عبد الرحمن، الأستاذ المشرف محمدو محمدن، رسالة الماجستير ، التاريخ الحديث، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الانسانية، موريتانيا، 1998، ص .26.

وعلاقتها بالتاريخ المحلى، كل هذه العناوين وغيرها مما بقي خارج الدرس الجامعي والمتناول فى الأبحاث الأكاديمية، مما سيسهم فى خلق دراسات تاريخية تتجاوز الفرد وميولاته إلى التاريخ البنيوي الشامل، وهو ما تبرز الحاجة إليه فى الزمن المعاصر أكثر من أي وقت مضى.

قائمة المصادر والمراجع:

I. المصادر:

أ. المخطوطات:

1. ابن المختار، بن الهيبة، الشيخ سيدي، فتاوى، مخطوط، أبي تلميت، مكتبة أهل الشيخ سيديا.

2. بن اعبيد، محنض بابه، جواب على اعتراض محمد الولى اليعقوبي الركوني على حكمه فى نازلة سيد محمد فى الدماء، تحقيق كباد بن عبد الرحمن، الأستاذ المشرف محمدو محمدن، رسالة الماجستير ، التاريخ الحديث، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الانسانية، موريتانيا.

3. التيشيتي، حمى الله، مجموع النوازل، نواكشوط، المعهد الموريتاني للبحث العلمي.

4. الكصرى، محمد المختار، مجموع نوازل، نواكشوط، المعهد الموريتاني للبحث العلمي.

ب . مصادر منشورة:

5. بن حامدن، المختار، الجزء السياسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.

6. بن يوره الديماني، امحمد بن أحمد، إخبار الأحبار بأخبار الآبار، تحقيق أحمد ولد الحسن، معهد الدراسات الإفريقية الرباط، الطبعة الأولى، 1992م.

7. السعدي، عبد الرحمن، تاريخ السودان، نشر هوداس وبنوه، الطبعة الثانية، (د، ت).

8. المامي، محمد، كتاب البادية، نشر زاوية الشيخ محمد المامي، نواكشوط، الطبعة الأولى، 2007م.

II. المراجع:

9. أفا، عمر، نوازل الكرسيفى مصدرا للكتابة التاريخية، ضمن أعمال مؤتمر التاريخ وأدب النوازل، تنسيق محمد المنصور ومحمد المغراوي، إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي، مطبعة النجاح، الطبعة الأولي، 1995م.

10. بن البراء، يحيى، الفقه والسلطة والمجتمع، أو النظر الاجتماعي السياسي للفقيه الموريتاني من مشمول أهل الكبلة إلى آصرة أبناء القبيلة، منشورات المعهد الموريتاني للبحث العلمي، نواكشوط، الطبعة الأولى، 1994م.

11. بن البراء، يحيى، المجموعة الكاملة الشاملة لفتاوى ونوازل وأحكام أهل غرب وجنوب غرب الصحراء، الناشر مولاي الحسن بن المختار بن الحسن، نواكشوط، الطبعة الأولى، 2009م.

12. رياض، محمد، أصول الفتوى والقضاء فى المذهب المالكي، المغرب، ط1، 1996م.

13. العروى، عبد الله، مفهوم التاريخ الألفاظ والمذاهب، المركز الثقافى العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.

14. كرتين، الاتجاهات الحديثة فى البحوث التاريخية الإفريقية وإسهامها فى التاريخ بصورة عامة، ضمن تاريخ إفريقيا العام، اليونسكو، 1983م، باريس.

15. مزين، محمد، حصيلة استعمال كتب النوازل الفقهية فى الكتابات التاريخية المغربية، ضمن أعمال مؤتمر البحث فى تاريخ المغرب، حصيلة وتقويم، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة النجاح، 1989م.

16. المغراوى، محمد، مسائل العملة والصرف والأسعار فى العصر المرابطي من خلال فتاوى ابن رشد، ضمن أعمال مؤتمر التاريخ وأدب النوازل، تنسيق محمد المنصور ومحمد المغراوي، إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي، مطبعة النجاح، الطبعة الأولي، 1995م.

17. النحوي، الخليل، بلاد شنقيط المنارة والرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، الطبعة الأولى، 1987م.

18. وقيدي، محمد، كتابة التاريخ الوطني، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 1990م.

19. ولد السعد، محمد المختار، الفتاوى والتاريخ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.

ا. **الأطروحات والرسائل الجامعية:**

20. بنت المنير، زينب، الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من خلال فتاوى ابن الأعمش، الأستاذ المشرف محمد المختار ولد السعد، رسالة الماجستير، التاريخ الوسيط، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، موريتانيا، 1988م.

21. ولد سيد محمد، محمد المختار، المجتمع والدولة فى موريتانيا من 1961 ـ 1978 (دراسة فى التاريخ السياسي)، أطروحة دكتوراه دولة، التاريخ الحديث، جامعة بغداد، العراق.

ب **. المقالات:**

22. بن السعد، محمد المختار، عوائق البحث فى التاريخ الموريتاني، المؤرخ العربي، مجلة فصلية تاريخية محكمة تعنى بشؤون التاريخ والتراث العربي والعالمي، القاهرة، ع 48/ 1994م.

23. بوتشيش، إبراهيم القادري، النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامي (6.5هـ/13.12م)، التاريخ العربي، المغرب، مجلة علمية محكمة تعنى بالتاريخ العربي والفكر الإسلامي، تصدرها جمعية المؤرخين المغاربة، ع22، 2002م.

24. الصمدي، مصطفى، مسالك التأليف فى فقه النوازل بالغرب الإسلامي، الذخائر، بيروت، مجلة محكمة تعنى بالآثار والتراث والمخطوطات والوثائق، ع11، 2002م.

25. عالي، محَمد كردي، أثر المستعربين من علماء المشرقيات فى الحضارة العربية، مجلة المجمع العربي، دمشق، المجلد 7، 1927م.

26. ولد أحمد ولد الشيخ سيديا، باب، محددات تاريخية حول الظاهرة الزواج التقليدي من خلال الفتاوى الفقهية، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، نواكشوط، العدد4، 2016م .